

آليات صنع السياسة الخارجية الصينية

د. عون عبد الله محمد الحرابي كلية الاقتصاد بالعجيلات – جامعة الزاوية

Mechanisms of Chinese foreign policy making

Dr.Harabi-Aoun Abdullah Muhammad Al

Abstract

The purpose of this research is to analyze China's position in the international political system and its relations with the outside world. Unlike the small countries that joined the United Nations immediately after their independence, China suffered nearly thirty years of non-recognition and non-interaction. Therefore, the persecution complex has become a fundamental factor in China's foreign policy.

China's foreign policy reflects Chinese "national characteristics" and communist "ideological characteristics," consistent with the ambitions of Beijing's leaders to establish China as an Asian country and, subsequently, a major power with a revolutionary impact worldwide.

The foundations and rules of socialist construction with Chinese characteristics are suitable for progress and development. This theory was developed by Deng Xiaoping, and it is now bearing fruit. The future may bring much, especially with the presence of progress, modernization, a steady rise in the standard of living, and an approach to the spirit of the times. Nevertheless, ancient Chinese culture ultimately imprints its character on everything, becoming dominant, leading to China's survival and helping it overcome all adversity. This research aims to identify how Chinese foreign policy is made, who is behind the effectiveness of its decisions on the international stage, its objectives and orientations, and the pressures it is subject to from within and without. It also attempts to clarify how the constitution recognizes the multiplicity of stakeholders in shaping Chinese foreign policy, while highlighting the role of associations and organizations in influencing the making of this policy.

الملخص:

إن الغاية من هذا البحث هو تحليل موقع الصين في النظام السياسي الدولي وعلاقاتها مع العالم الخارجي، فبعكس الدول الصغيرة التي دخلت عضوية هيئة الأمم المتحدة فور استقلالها، عانت الصين قرابة ثلاثين سنة من عدم الاعتراف بها والتعامل معها، ولذا فإن عقدة الاضطهاد أصبحت عاملا جوهريا في سياسة الصين الخارجية.

تعكس سياسة الصين الخارجية (خصائص وطنية) صينية و(خصائص عقائدية) شيوعية تتماشى مع طموحات قادة بكين لجعل الصين دولة آسيوية ومن ثم لتصبح دولة كبرى لها أثرها الثوري عالميا.

إن أسس وقواعد البناء الاشتراكي ذات الملامح الصينية صالحة للتقدم والبناء وقد وضع هذه النظرية دينغ شياو بينغ ، وهاهي تؤتي ثمارها، وأن المستقبل قد يأتي معه بالكثير خاصة مع وجود التقدم والتحديث والارتفاع المطرد في مستوى المعيشة والاقتراب من روح العصر، ومع ذلك فإن الثقافة الصينية القديمة تطبع في نهاية المطاف كل شيء بطابعها الذي تصير له الغلبة بما يؤدي إلى بقاء الصين ويساعدها على تجاوز كل المحن.

حيث استهدف هذا البحث التعرف على كيفية صنع السياسة الخارجية الصينية ومن يقف وراء فاعلية قراراتها على الساحة الدولية واهدافها وتوجهاتها والضغوطات التي تخضع لها من الداخل والخارج، ومحاولة توضيح كيفية إقرار الدستور بتعدد المتدخلين في صناعة السياسة الخارجية الصينية، مع إبراز دور الجمعيات والمنظمات على التأثير في صناعة هذه السياسة.

المقدمة:

لقد حظيت جمهورية الصين الشعبية باهتمام الأكاديميين والمراقبين السياسيين أكثر من أي بلد آخر ويظهر ذلك جليا في عدد الدراسات التي كتبت عنها بلغات مختلفة خلال الثلاثين سنة الماضية ويعود ذلك الاهتمام إلى تطبيق العقيدة اللينينية في الصين أكبر بلدان العالم سكانا.

ويتطلب فهم كيفية صنع السياسة الخارجية تحديد الهيكل الذي يصنع تلك السياسة والعمليات التي تصنع من خلالها السياسة الخارجية، يقصد بهيكل صنع السياسة الخارجية نمط ترتيب العلاقات بين الأجهزة والمؤسسات العاملة في ميدان صنع تلك السياسة، وبالتحديد الوزن النسبي لكل من تلك الأجهزة والمؤسسات في صياغة السياسة الخارجية، أما عملية صنع السياسة الخارجية فإنها تشمل نمط التفاعلات بين الأجهزة والمؤسسات العاملة على ميدان السياسة الخارجية في إطار عملية تحديد الأهداف الرئيسية المبتغاة في المجال الخارجي وأدوات تحقيق تلك الأهداف، وتبدأ هذه العملية عندما يواجه البدائل بناءا على توافر معلومات معينة تتعلق بالبدل ثم تتخذ القرار الذي يفترض أنه يحقق أكبر قدر من المزايا وأقل قدر ممكن من الخسائر،

ويجدر الإشارة إلى أن وسائل الإعلام المتطورة أصبحت اليوم مصدر مهما للمعلومات وتسهم إلى حد كبير في دراسة وتقدير البدائل المتعلقة بالقرارات كما أنها تساعد في إقناع الجماهير بقرارات السياسة الخارجية أي تفاعلهم مع النظام القائم وتأثيرهم فيه كما تعمل على نقل المواقف الجماهير إلى صانعي القرارات وتعتبر المحددات مجموعة العوامل الموجهة للسياسة الخارجية التي ترتبط بها صانع القرار وتمنحه حرية واسعة الاختيار البدائل ونقصها ويقيد من حريته وبالتالي يؤثر مباشرة على فعالية القرارات المتخذة وهذه العوامل والمحددات مرتبطة بالبيئتين الداخلية والخارجية والبيئة النفسية، كما يرى جونسون فإن محدّدات السياسة الخارجية تقع في خلفية عملية صنع هذه السياسة مؤثرة على معظم خيارات صانعي القرار.

إشكالية البحث:

يحاول هذا البحث تسليط الضوء على التساؤلات الآتية: -
ماهي المتغيرات الفاعلة في صنع السياسة الخارجية الصينية ؟
ما هي أبرز المتغيرات المؤثرة على صنع السياسة الخارجية الصينية ؟
هل استطعت السياسة الخارجية الصينية بأن تلعب دورا مهما في توثيق العلاقات بين الصين والدول الأخرى؟

تساؤلات البحث:

إنّ طرح إشكالية ماهي المتغيرات الفاعلة في صنع السياسة الخارجية الصينية؟، وما هي أبرز المتغيرات المؤثرة على صنع السياسة الخارجية الصينية؟، وهل السياسة الخارجية الصينية استطعت بان تلعب دورا مهما في توثيق العلاقات بين الصين والدول الأخرى؟، يحتم علينا وفي سياق الإجابة عن تلك الإشكالية معرفة العوامل والمحددات الأساسية التي لجأت إليها جمهورية الصين الشعبية في عملية صنعها وإدارتها لسياستها الخارجية، باعتبارها دولة كبرى وقوة صاعدة مطالبة باتخاذ القرارات وتفعيل دورها في قضايا جديدة لم تكن في صلب اهتمام صانع القرار الصيني كالبئية والتغيرات المناخية وامن الطاقة ونزع التسلح وحفظ السلام، فوجدت نفسها بحاجة إلى جهاز أكبر و فهم أوسع للتطورات السياسية والاقتصادية على المسرح الدولي.

أهداف البحث:

توجد عدة أسباب تؤكد على أهمية البحث في آليات صنع السياسة الخارجية الصينية:

1. فهم دوافع السياسة الصينية وأولوياتها: من خلال دراسة آليات صنع السياسة الخارجية الصينية، يمكننا الحصول على رؤية أفضل حول الدوافع والأهداف التي تقود الصين في سياساتها الخارجية، هذه المعرفة ضرورية لفهم وتوقع تحركات الصين على الساحة الدولية.
 2. التنبؤ بالسلوك الصيني المستقبلي: إن تحليل الآليات والعوامل المؤثرة على صنع السياسة الخارجية الصينية يساعد في التنبؤ بالتوجهات والمواقف المستقبلية للصين في قضايا السياسة الخارجية، هذه القدرة على التنبؤ تعزز قدرة الفاعلين الدوليين الآخرين على التخطيط والتعامل مع الصين.
 3. تقييم الفرص والتحديات: دراسة آليات صنع السياسة الخارجية للصين تساعد على تحديد الفرص والتحديات التي تواجهها الصين في علاقاتها الدولية، هذه المعرفة مهمة لصياغة استراتيجيات فعالة للتعامل مع الصين.
 4. فهم التغيرات والتطورات في توجهات السياسة الخارجية الصينية: العوامل المؤثرة على صنع السياسة الخارجية للصين ليست ثابتة بل تتغير بمرور الوقت، لذلك دراستها يساعد على فهم التحولات والتطورات في توجهات السياسة الخارجية الصينية.
- بشكل عام، فإن البحث في آليات صنع السياسة الخارجية الصينية يسهم في تعزيز فهم دوافع وسلوك الصين على الساحة الدولية، وتقييم الفرص والتحديات المرتبطة بها، مما يمكن الفاعلين الدوليين الآخرين من التخطيط والتعامل بشكل أكثر فعالية.
- أهمية البحث:**
- 1- تتعلق أهمية البحث بمدى مساهمته في دراسة وتبيان وسائل وآليات صنع السياسة الخارجية الصينية، وذلك لكي يتجنب المصير الذي انتهى إليه الاتحاد السوفياتي سابقاً.
 - 2- تركز عملية صنع أو صناعة السياسة الخارجية في تحليلها إلى مرجعيات فكرية تتمثل في مجموعة من النماذج والمناهج التفسيرية، وهذا ما نود فهمه في رسم السياسة الخارجية الصينية.
 - 3- على الرغم من أن الصين ألزمت نفسها بالتحديث إلى جانب استيعاب الاستثمارات الأجنبية والتكنولوجيا والخبرات المتقدمة، فإن طبيعة الأوضاع الدولية تظل مسألة حاسمة في مجال تقدمها المطرد .
 - 4- بناء على ما سبق وللوقوف على واقع وآليات صنع السياسة الخارجية الصينية،

منهج البحث:

تعد المنهجية محدداً لاتجاه وآلية البحث في تناوله وتعامله مع المصادر، وصولاً إلى الكشف عن العلاقات والبنى المفاهيمية والوظيفية لمكونات البحث، ويعتبر المنهج مسألة أساسية في جميع العلوم المعروفة وهو الطريق الذي يسلكه الباحث أو المفكر في الوصول للهدف الذي يرسمه، وسوف يتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والمنهج السلوكي لوصف الظاهرة وتحليلها، وكذلك منهج صنع القرار.

يقصد بصنع السياسة الخارجية جعل الأهداف المهمة سواء أكانت أهدافا اقتصادية أو أهدافا سياسية أو أهدافا أمنية لدولة قرارات محددة من قبل صانعي السياسة الخارجية، ولفهم صنع السياسة الخارجية يجب تحديد الهياكل التي تصنع تلك السياسة⁽¹⁾، ويقصد بهيكل صنع السياسة الخارجية هي المؤسسات التي تعمل على صنع تلك السياسة كما تشمل العلاقة بين تلك الأجهزة في إطار عملية تحديد الأهداف الرئيسية في المجال الخارجي وآليات تحقيقها.

خطة البحث:

المطلب الأول - الآليات الدستورية: الفرع الأول: دور المجلس الوطني لنواب الشعب الصيني ورئيس الدولة. والفرع الثاني: دور المؤسسة العسكرية، والمطلب الثاني - الآليات الفعلية: الفرع الأول: دور التعاون الحزبي والجمعياتي بين الصين ودول العالم، والفرع الثاني: دور الدبلوماسية الاقتصادية والثقافية في صنع السياسة الخارجية الصينية.

المطلب الأول - الآليات الدستورية:

إن الصين دولة موحدة ومتعددة القوميات تقطنها 56 قومية، ويُعد تاريخ نشأة وتطور القوميات في حد ذاته تاريخ التلاقي والتلاحم فيما بينها، وعلى مرّ العصور أدت الهجرة المستمرة لكل قومية إلى بلورة خارطة توزيع القوميات المتمثلة في عيش مختلف القوميات جنبا إلى جنب في أنحاء البلاد مع تواجد مناطق ذات كثافة سكانية لقوميات معينة⁽²⁾، وقد تم إدخال نظام الحكم الذاتي لأقاليم الأقليات القومية على دستور جمهورية الصين الشعبية في الدورة الأولى للمجلس الوطني لنواب الشعب الصيني عام 1954، وظل الدستور رغم تعديلات متعاقبة له، ينص بوضوح على الالتزام بهذا النظام، فالدستور الصيني هو الواجهة التي صنعت السياسة الخارجية الصينية، وهذا المطلب ينقسم الى فرعين اثنين وهما: (الفرع الأول) يتعلق بدور

المجلس الوطني لنواب الشعب الصيني ورئيس الدولة، و(الفرع الثاني) يتجلى في المؤسسة العسكرية.

الفرع الأول - دور المجلس الوطني لنواب الشعب الصيني ورئيس الدولة:

يضطلع كلاً من المجلس الوطني لنواب الشعب الصيني ورئيس الدولة، بدور فعال في رسم وصنع السياسة الخارجية الصينية، وللوقوف على دور المجلس الوطني لنواب الشعب الصيني ورئيس الدولة، فإن هذا الفرع سيتم تقسيمه إلى فقرتين: الفقرة الأولى: تتعلق بدور الدبلوماسية البرلمانية، أما الفقرة الثانية: فتهم بدور دبلوماسية القمة.

الفقرة الأولى - دور الدبلوماسية البرلمانية:

الدبلوماسية البرلمانية فاعلة ومهمة في صنع السياسة الخارجية الصينية، وفقاً للدستور: البرلمان كهيئة تشريعية له مكانة مهمة ودور كبير في الحياة السياسية لكل دولة، والتواصل البرلماني بين دول العالم هو جزء مهم للعلاقات الدولية لما له من دور لا يستغنى عنه في تعزيز التعارف والصداقة بين الشعوب وتعزيز العلاقات بين الدول، المجلس الوطني لنواب الشعب الصيني هو سلطة تشريعية في جمهورية الصين الشعبية، وتلعب علاقات المجلس الوطني واللجان الدائمة التابعة له مع الخارج دوراً هاماً في جميع مراحل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الصين، ومنذ بدء عملية الإصلاح والانفتاح، شهدت علاقات المجلس الوطني مع البرلمانات في البلدان الآسيوية والأفريقية والأمريكية اللاتينية تطوراً مستمراً وسجلت العلاقات مع برلمانات الدول الغربية تحسناً ملحوظاً، ويشارك المجلس الوطني بصورة متزايدة في الفعاليات البرلمانية الدولية، وفي السنوات الأخيرة شهدت العلاقات الخارجية للمجلس الوطني لنواب الشعب تطوراً مستمراً متمثلاً:-

أولاً: في ازدياد الزيارات المتبادلة بين المجلس الوطني والبرلمانات الأجنبية، وفي الفترة ما بين عام 2003، قام بانغقوه رئيس اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب بـ 10 جولات خارجية وقام أعضاء اجتماع الرؤساء بـ 58 زيارة إلى دول في خمس قارات، في المقابل زار 109 رئيس برلمان أو نائب رئيس برلمان الصين تلبية لدعوة الجانب الصيني.

ثانياً: تم إقامة عدد كبير من آليات التواصل المنتظم بين المجلس الوطني والبرلمانات الأجنبية. فمنذ إقامة آلية التواصل مع البرلمان الأوروبي عام 1981 حتى عام 2008، أقام المجلس الوطني مثل هذه الآليات مع برلمانات في أكثر من 10 دول مثل

الكونغرس الأمريكي بشقيه النواب والشيوخ، ومجلس الاتحاد، ومجلس الدّوما الروسي، ومجلسي النواب والشيوخ اليابانيين، وبرلمان جمهورية كوريا، ومجلس الشعب الهندي، ومجلس النواب الاسترالي، والبرلمان الكندي، والبرلمان البريطاني، والمجلس الفدرالي الألماني، ومجلس الشيوخ الفرنسي، ومجلس النواب الايطالي، والجمعية الوطنية الجنوبية الإفريقية، ومجلس الشعب المصري، ومجلس النواب البرازيلي: كما اسس اتصالات برلمانية مع 178 دولة، وأنشأ مجموعة الصداقة البرلمانية مع 98 دولة على اساس المعاملة بالمثل.

ثالثاً: يتعاون المجلس الوطني مع المنظمات البرلمانية الاقليمية، 12 منظمة برلمانية دولية، بما فيه المؤتمر العالمي لرؤساء البرلمانات والاتحاد البرلماني الدولي والجمعية البرلمانية الآسوية ومنتدى البرلمان الآسوي الباسيفيكي وبرلمان أمريكا اللاتينية والجمعية البرلمانية لآسيان ومؤتمر رؤساء البرلمانات في اطار منتدى جزر المحيط الهادي، وانضم بصفة مراقب الى 3 منظمات برلمانية اقليمية، كما استضافت الصين بصورة ناجحة الدورة الـ 12 للاجتماع السنوي لمنتدى البرلمانات الآسيوي الباسيفيكي في بكين عام 2004، والدورة الخامسة لمؤتمر الشراكة البرلمانية الآسوية الأوروبية عام 2008. وتسهم الدبلوماسية البرلمانية الصينية في تدعيم التواصل الدولي وتعزيز التعاون الاقصادي وخدمة عملية التنمية الاقتصادية، كما حققت نتائج مثمرة وستلعب دورا متزايدا الاهمية في مجمل علاقات الصين الخارجية.

الفقرة الثانية - دور دبلوماسية القمة:

دبلوماسية القمة تعطي لرئيس الدولة دوراً فعالاً في صنع السياسة الخارجية الصينية، وفقاً للدستور والقانون: دبلوماسية القمة تعني النشاطات التي يقوم بها ورئيس حكومة أو رئيس دولة، وتشمل دبلوماسية القمة عادة زيارات ولقاءات ومراسلات ومكالمات هاتفية بين رؤساء دول أو حكومات وإرسال مبعوثيهم أو ممثليهم الخاصين وإصدار بيانات حول السياسة الخارجية باسمهم.

في يوم 1 أكتوبر عام 1949، أعلن (ماو تسي تونغ)⁽³⁾ الحكومة الشعبية المركزية لجمهورية الصين الشعبية " أن الحكومة هي الحكومة الشرعية الوحيدة لجمهورية الصين الشعبية وأنها تستعد لإقامة علاقات دبلوماسية مع أي حكومة أجنبية تستعد للالتزام بمبادئ المساواة والمنفعة المتبادلة والاحترام المتبادل للأراضي والسيادة"، فيمكن القول إن الإعلان هو أول عملية في دبلوماسية القمة في تاريخ جمهورية الصين الشعبية ودبلوماسية القمة هي بداية دبلوماسية جمهورية الصين الشعبية

دبلوماسية القمة الصينية أبان الحرب الباردة، لأسباب متعددة، ليست نشيطة ولا متنوعة في الأشكال ومقتصرة في معظم الأحوال في إصدار بيانات وتصريحات وزيارات خارجية أو استقبال وفود أجنبية، وفي الخمسينات والستينات من القرن الماضي، اقتصرت دبلوماسية القمة الصينية على آسيا وإفريقيا والدول الأوروبية ذات العلاقات الدبلوماسية مع الصين، قام ماوتسي تونغ بصفته رئيس الحكومة الشعبية المركزية وزعيم الحزب الشيوعي الصيني بزيارتين خارجيتين في حياته وكلاهما إلى الاتحاد السوفياتي. ومنذ الثمانينات من القرن الماضي، ازدادت أهمية دبلوماسية القمة مع تسارع وتيرة العولمة إذ أن عولمة المشاكل الكونية تتطلب الاتصال الواسع النطاق بين قادة العالم حتى يتسنى لهم التشاور بصورة مباشرة حول السياسات والحلول للقضايا العالمية، وصارت دبلوماسية القمة عامة زيارات رؤساء دول وحكومات خاصة محل اضواء وسائل الإعلام في عصر عولمة المعلومات وتوفر دبلوماسية القمة فرصة طيبة للمفاوضات المباشرة بين القادة على أعلى مستوى وتسهل عملية حل المشاكل بين الجانبين.

على ضوء تطورات الوضع، ازدادت دبلوماسية القمة الصينية نشاطا وحيوية وبات الخط الساخن بين قادة العالم وسيلة مألوفة الاستعمال وصارت القمة الثنائية والدولية محطة الأنظار على الساحة الدبلوماسية وأصبحت زيارات المبعوثين الخاصين أكثر شيوعا، وازداد عدد الجولات الخارجية للقادة الصينيين بواقع كبير حتى تخطى آسيا، وإفريقيا، وأوروبا، وأوقيانوسيا، وأمريكا الشمالية، وأمريكا اللاتينية، وعلى سبيل المثال زار (جيانغ زيمين) أكثر من 70 دولة في ولايته كأمين عام اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني ورئيس الجمهورية من عام 1989 إلى عام 2002(4).

تعد دبلوماسية القمة وسيلة مهمة تلجأ إليها الصين لحل القضايا المهمة مع الدول الأخرى وتركت بصماتها في سجل الدبلوماسية الصينية، فهي مرآة صادقة لعلاقات الصين مع الدول الأخرى، وأصبحت محركا قويا للعلاقات الثنائية بين الصين والدول الأخرى. والزيارات الرئاسية أكثر ما يلفت الأنظار ويرافق كل زيارة وفود سياسية واقتصادية وثقافية كبيرة، ويتم أثنائها توقيع عدد كبير من الاتفاقيات في مجالات السياسة والأمن والاقتصاد والطاقة والتعليم والصحة والثقافة والسياحة، ويسهم تنفيذ هذه الاتفاقيات بقوة في تطوير وتعزيز العلاقات الثنائية في المستقبل، كما تساعد الزيارات الرئاسية في تكوين صداقات شخصية بين القادة، مما يعزز العلاقات بين الدول والتفاهم بين الجانبين على مدى طويل.

الفرع الثاني - دور المؤسسة العسكرية:

تضطلع المؤسسة العسكرية بمهمة صنع سياسة خارجية صينية قوية وبدور فعال في رسم السياسة الخارجية الصينية، وللوقوف على دور المؤسسة العسكرية، فإن هذا الفرع سيتم تقسيمه إلى ثلاث فقرات: الفقرة الأولى: الدبلوماسية العسكرية، الفقرة الثانية: تطبيق سياسة الدفاع، الفقرة الثالثة: حماية السلم العالمي ومقاومة الحرب العدوانية.

الفقرة الأولى - الدبلوماسية العسكرية:

دبلوماسية عسكرية قوية يعني سياسة خارجية صينية مذهلة، وفقا للدستور والقانون: تطبق الصين سياسة الدفاع الوقائي، إذ أن مهمة القوات المسلحة الصينية هي: تمتين الدفاع الوطني، مقاومة العدوان الأجنبي، الدفاع عن الوطن وعن عمل الشعب السلمي والمشاركة في البناء الاقتصادي للدولة، تعهد الشعب الصيني أمام العالم بأنه لن يسلك طريق العدوان والتوسع إلى الخارج ولا يسعى إلى الهيمنة.

بعد حرب الأفيون عام 1840، تحولت الصين إلى مجتمع شبه مستعمر وشبه إقطاعي تدريجيا وتعرضت للعدوان والاضطهاد والظلم الإمبريالي بلا انقطاع، بعد نضال دموي وتضحيات كبيرة لفترة طويلة حققت الأمة الصينية استقلال البلاد وتحرير الأمة، لذلك تحرص على هذا الاستقلال والسيادة حرصا كبيرا، تعمل الصين على الوقاية من الحروب ومنعها، بينما تستعد كل الاستعداد للدفاع عن سيادة الدولة ووحدتها وسلامة أراضيها وأمنها بالسبل العسكرية.

الصين من الدول النامية فتعداد سكانها كبير ، وأساسها الاقتصادي ضعيف ، وتواجه مهمة ثقيلة للغاية في البناء الاقتصادي، والمهمة الأساسية لها هي بناء التحديث الاشتراكي، فالجيش يشارك ؛ بل يدعم البناء الاقتصادي بنشاط، وبناء الدفاع الوطني لا بد أن يخضع لوضع البناء الاقتصادي العام وينساق معه، وتعتمد الصين على قوتها في حماية أمن الدولة وتتمسك باتخاذ القرارات حول الدفاع الوطني ووضع استراتيجية الدفاع الوطني بنفسها ولا تتحالف مع أية دولة أو مجموعة دول، ولا تشترك في أي مجموعة عسكرية وتبني الصناعة والعلوم والتكنولوجيا للدفاع الوطني بقوتها وتطور التجهيزات والأسلحة بنفسها⁵.

في الفترة التاريخية الجديدة، يعزز الجيش الصيني البناء الشامل ويقلل حجمه ويرفع نوعيته ليحقق الجيش التحول من الكم إلى النوع ومن كثافة العسكريين إلى كثافة العلوم والتكنولوجيا، ومن أجل مسايرة الإصلاح العميق في القطاع العسكري العالمي

يصلح الجيش الصيني ويحسن نظامه ويعد المتخصصين ذوي النوعية العالية ويعزز بناء تحديث الأسلحة والأجهزة ويرفع القدرة القتالية الشاملة للجيش.

يقال منذ زمن بعيد، إن "الدبلوماسية تبدأ من حيث تنتهي الحرب"، وبعبارة أخرى لا يمكن أن توجد العمليات العسكرية والدبلوماسية في آن واحد، ولكنهما دائماً ما تترابطان مع بعضهما بعضاً على أرض الواقع، في حقبة السلام، ويعد التواصل بين القوات وسيلة رئيسية لزيادة الثقة وحفظ السلام، وأن الدبلوماسية العسكرية تخضع الاستراتيجية الخارجية العامة للصين وتلعب دوراً مهماً في توثيق العلاقات بين الصين والدول الأخرى.

يرجع التواصل بين جيش التحرير الشعبي الصيني والقوات الأجنبية الى زمن بعيد، وبعد ولادة الصين الجديدة، ظهرت الدبلوماسية العسكرية الصينية بمظهر "الميل إلى جانب واحد" (على ضوء سياسة "الميل إلى جانب واحد") دبلوماسية، و اقتصر التواصل العسكري الدولي حينذاك على الاتحاد السوفياتي و الدول الاشتراكية في أوروبا الشرقية، و في الستينات والسبعينات من القرن الماضي، تتمثل الدبلوماسية العسكرية الصينية بصورة عامة في تقديم مساعدات عسكرية وتدريب كوادر عسكرية و مساندة و دعم حركة التحرير والاستقلال الوطني في بلدان و شعوب العالم الثالث. وتنسجم الدبلوماسية العسكرية الصينية مع السياسة الخارجية السليمة المستقلة وسياسة الدفاع الوطني لاغراض دفاعية وتقوم على المبادئ الخمسة للتعايش السلمي وتهدف الى توسيع العلاقات العسكرية وتعميق التعاون العسكري بين الصين والبلدان الأخرى ومن أبرزها^(٥):

أولاً: إقامة آليات للاتصال مع القوات الأخرى: حتى عام 2008، أقامت الصين علاقات عسكرية مع أكثر من 150 دولة وأسست ملحقيات عسكرية في 109 دولة وفتحت 98 دولة ملحقيات عسكرية في الصين.

ثانياً: إجراء التواصل العسكري الرفيع المستوى: تعد الزيارات المتبادلة بين القوات على المستوى الرفيع طريقاً هاماً، ليس فقط لإجراء الدبلوماسية العسكرية، بل تعزيز التفاهم بين القوات.

ثالثاً: تعزيز التدريب العسكري: تبعث الحكومة الصينية عدداً متزايداً من الطلاب العسكريين إلى الخارج لمتابعة الدراسة، كما تقبل طلاباً عسكريين أجانب للدراسة في الصين، وفي عامي 2007 و2008، بعث جيش التحرير الشعبي الصيني ما يزيد على 900 طالباً إلى أكثر من 30 بلداً وأقامت أو حافظت 20 كلية عسكرية صينية

على علاقات التبادل والتواصل مع نظيراتها في أكثر من 20 بلداً مثل الولايات المتحدة وروسيا واليابان وباكستان (7).

رابعاً: إقامة آليات مختلفة للتعاون والحوار الأمني: تولي القوات الصينية اهتماماً كبيراً للمشاورات الدفاعية والحوار الأمني مع الدول المعنية، حتى الآن توجد آليات المشاورات الدفاعية والأمنية بين الصين والولايات المتحدة وروسيا واليابان وأستراليا وبريطانيا وفرنسا وغيرها، وقامت الصين بتطوير العلاقات العسكرية والأمنية مع باكستان والهند ومنغوليا وتايلاند وفيتنام والفلبين والدول المجاورة الأخرى (8).

خامساً: دعم ومشاركة التعاون الأمني الإقليمي: بدأت الصين منذ عام 1997 تشارك في منتدى آسيان الإقليمي الذي يعد المنتدى الرسمي الوحيد في مجال الحوار والتعاون الأمني في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، واستضافت الصين الدورة الأولى لمؤتمر الأمن في إطار منتدى آسيان الإقليمي عام 2004، مما فتح الباب للحوار بين كبار المسؤولين الدفاعيين في إطار المنتدى.

وفي السنوات الأخيرة، شارك الجيش الصيني أيضاً في منتدى السلاح البحري في غرب المحيط وجوار شانغريلا والآليات الأخرى وأجرت الاتصال والتعاون الفعال مع الدول الأخرى في مجالات مكافحة الإرهاب والإغاثة الهادئ في حالات الكوارث وحفظ السلام والأمن البحري والدوريات المشتركة في الحدود.

سادساً: زيادة الشفافية العسكرية: بدأت الحكومة الصينية منذ عام 1995 تصدر كتاباً أبيضاً عن الدفاع الوطني كل عامين، ونشرت 6 كتب بيضاء عن الدفاع الوطني حتى الآن لتعريف العالم بسياسة الدفاع الوطني وتطورات الدفاع الوطني والقوات في الصين، كما انضمت الصين إلى نظام شفافية النفقات العسكرية للأمم المتحدة ونشرت كتباً بيضاء عن الحد من التسلح ومنع الانتشار النووي وسياسة القضاء وغيرها من المسائل الأمنية لتوضيح سياسات الصين تجاه هذه المسائل في حينه.

سابعاً: إجراء المناورات العسكرية المشتركة مع القوات الأجنبية: أجرت الصين وقيرغيزستان مناورات عسكرية مشتركة في إطار مكافحة الإرهاب في منطقة الحدود بين البلدين في أكتوبر عام 2002 وهي الأولى من نوعها في تاريخ القوات الصينية، وحتى عام 2008، أجرت القوات الصينية 28 مناورة مشتركة مع القوات الأجنبية، كما دعت الصين الوفود العسكرية والمراقبين العسكريين من الدول الأخرى إلى مراقبة المناورات العسكرية لجيش التحرير الشعبي الصيني مما دفع التواصل والتبادل مع القوات الأخرى.

ثامنا: المشاركة بصورة شاملة وفعالة في عمليات حفظ السلام الأممية لأول مرة عام 1990، ولغاية يونيو عام 2009، أرسلت الصين ما يزيد على 10 ألف جندي وشرطي إلى 24 عملية حفظ السلام للأمم المتحدة، كما شارك الفريق الصيني في عمليات البحث والانتقاذ الدولية قوامها الجنود الصينيون في 15 مهمة اغاثة طارئة لمساعدة الشعوب المنكوبة من جراء التسونامي في المحيط الهندي وعاصفة كاترينا في الولايات المتحدة والزلازل في جنوب آسيا والانهيارات الأرضية في الفلبين وغيرها.

تاسعا: المشاركة في حماية السفن في أعالي البحار قام الاسطول العسكري الصيني بأكثر من 30 جولة تشمل أكثر من 40 دولة، وبدأ الاسطول الصيني مهمة حماية السفن التجارية في خليج عدن والمياه قبالة سواحل الصومال ديسمبر عام 2008، الأمر الذي يعد خطوة مهمة في مشاركة البحرية الصينية في التعاون العسكري الدولي وحفظ الأمن في المياه الدولية.

تسهم الدبلوماسية العسكرية الصينية بدور مهم، فتهيئة البيئة الاقليمية المواتية للصين وتدعيم الجهود في بناء عالم متناغم، ستزداد أهميتها ودورها مع تنامي الصين في تطبيق سياسة الدفاع لاحقا.

الفقرة الثانية - تطبيق سياسة الدفاع:

في التاريخ الممتد آلاف السنين، كان حب السلم ومعاملة الحرب بحذر والاهتمام بالدفاع ومقاومة العدوان الأجنبي، موضوعا رئيسيا لمفهوم الامة الصينية للدفاع الوطني، بناء الدفاع الصيني هو لتلبية متطلبات الدفاع عن النفس وامتلاك كمية قليلة من الاسلحة النووية للدفاع عن النفس ايضا، وحجم القوات المسلحة الصينية يتناسب مع مطالب الدفاع عن امن الدولة ومصالحها، فالصين لا تسلك طريق التوسع الخارجي والعدوان، بل ترسخ افكار استراتيجية متمثلة في دفاع كل الشعب عن نفسه والحرب الشعبية والجمع بين الجيش والشعب والجمع بين الايام العادية وايام الحرب وفكرة "عدم مهاجمة الاخرين اذا لم يهاجمونا"، والدفاع ايجابيا وانتظار الهجوم لرد الهجوم، وفي فترة السلم تعمل الصين على منع حدوث الحرب⁽⁹⁾، وتحت الصين على السلم العالمي ومقاومة الحرب العدائية والعدوانية في صنع سياستها الخارجية.

الفقرة الثالثة - حماية السلم العالمي ومقاومة الحرب العدوانية:

صنع السياسة الخارجية الصينية يتطلب ارساء السلم ومقاومة الحرب، والتنمية الصينية تحتاج الى بيئة سلمية دولية على المدى الطويل خاصة البيئة المحيطة،

فالصين تدعو الى معالجة شؤون الدولة انطلاقاً من المصالح الاساسية للشعب الصيني وشعوب العالم وحل النزاعات الدولية بالسبل السلمية والسيطرة على التسلح ونزع السلاح بصورة عادلة وشاملة ومتوازنة، اذ تتمسك الصين دائماً بمبادئ التعايش السلمي، ولا تسعى للتوسع العسكري ونشر القوات واقامة قواعد عسكرية في الدول الأجنبية وتعارض سباق التسلح والهيمنة وسياسة القوة وتعارض سياسة الحرب وسياسة العدوان وسياسة التوسع وتعارض فرض اي دولة لنظامها السياسي وايدولوجيتها على دول اخرى باي شكل أو أسلوب، فهي تدعم جهود المجتمع الدولي لحماية السلم والأمن والاستقرار عالمياً واقليمياً.

بعد أن تحدثت في المطلب الأول: عن الآليات الدستورية، وتطرقت للمجلس الوطني لنواب الشعب الصيني ورئيس الدولة، والمؤسسة العسكرية، سأبرز في المطلب الثاني: الآليات الفعلية، وسأتطرق من خلاله إلى الأحزاب والجمعيات الشعبية والدبلوماسية الاقتصادية والثقافية من خلال دورهم في صنع السياسة الخارجية الصينية.

المطلب الثاني – الآليات الفعلية:

المطلب الثاني يشمل فرعين، فرع أول: يركز دور التعاون الحزبي والجمعياتي بين الصين ودول العالم، أما الفرع الثاني: فيركز على إبراز دور الدبلوماسية الاقتصادية والثقافية.

الفرع الأول - دور التعاون الحزبي والجمعياتي بين الصين ودول العالم :

الأحزاب والجمعيات تلعب دوراً مهماً وفعالاً في صنع السياسة الخارجية الصينية، وسيتم تقسيم هذا الفرع إلى فترتين: الفقرة الأولى سنتحدث فيها عن دور الدبلوماسية الحزبية، أما الفقرة الثانية فسنبرز فيها دور الدبلوماسية الشعبية.

الفقرة الأولى - دور الدبلوماسية الحزبية في الصين:

هناك عديد الأحزاب التي تعطي دفعا للحزب الشيوعي الصيني في الخارج، الصين بها أحزاب عديدة إلى جانب الحزب الشيوعي الصيني؛ إذ تشترك مجموعة أحزاب ديمقراطية في السلطة، وهي: اللجنة الثورية لحزب الكومنتانغ، الرابطة الديمقراطية الصينية، الجمعية الديمقراطية الصينية لبناء الوطن، الجمعية الصينية لتنمية الديمقراطية، الحزب الديمقراطي الصيني للفلاحين والعمال.

وفي ظل تفكك بعض القوى السياسية وتكامل بعضهم الآخر بعد الحرب الباردة،

تزداد الأحزاب ذات المواقف والتوجهات السياسية المختلفة نشاطا في المحافل الدولية، وفي إطار التأقلم مع التغيرات الدولية أقام الحزب الشيوعي الصيني اتصالات مع مزيد من الأحزاب في العالم وأصبح التواصل الحزبي أكثر اتساعاً وإثراءً على مستوى العالم، وقد حافظ الحزب الشيوعي الصيني على علاقات التواصل الودي أو الاتصال بمختلف الأشكال مع 528 حزبا أو تنظيما سياسيا في 166 دولة ومنطقة، ويبلغ عدد الزيارات المتبادلة بين الحزب والأحزاب الأخرى عدة عشرات كل عام، وأصبح التواصل الحزبي رابطة هامة بين مختلف الأحزاب لزيادة التفاهم فيما بينها⁽¹⁰⁾.

بالإضافة إلى ذلك يشارك الحزب الشيوعي الصيني بصورة فعالة في النشاطات الحزبية الدولية، وعلى هذا الأساس نجاح الحزب في استضافة الدورتين الأولى والثانية للمؤتمر الدولي للأحزاب الآسيوية في عام 2000 وعام 2002، إذ عقدت الدورة الثالثة في بكين عام 2004 بمشاركة زعماء وممثلين من 81 حزبا في 35 دولة، مما أسهم في تعزيز التفاهم والتعارف بين الحزب الشيوعي الصيني والأحزاب في البلدان الآسيوية الأخرى.

تكمن أهمية العلاقات الخارجية للحزب الشيوعي الصيني في ترسيخ العلاقات مع الأحزاب الحاكمة في البلدان الاشتراكية وإثراء أشكال ومحتويات التواصل الحزبي بين الدول النامية الغفيرة وتعزيز الاتصالات مع الأحزاب الرئيسية في الدول المتقدمة وتعزيز التفاهم مع الأحزاب في الدول التي ليست لها علاقات دبلوماسية مع الصين وتهيئة ظروف مواتية لتطبيع العلاقات الدبلوماسية مع هذه الدول. بعد أن تحدثت عن الأحزاب، سأوضح دور الدبلوماسية الشعبية عن طريق الجمعيات.

الفقرة الثانية - دور الدبلوماسية الشعبية:

إن الدبلوماسية الشعبية تركز على التعاون الجمعياتي بين الصين ودول العالم (دوليا وإقليميا)، فالجمعيات الشعبية جسر ووشاح يربط الحزب الشيوعي الصيني بال جماهير وهي ركيزة سلطة الدولة الصينية حاليا، ففي الصين عدد كبير من الجمعيات الشعبية أكبرها ثلاث هي اتحاد نقابات الصين العام واتحاد الشباب لعموم الصين (عصبة الشبيبة الشيوعية الصينية) واتحاد النساء لعموم الصين الى جانبها هناك اتحاد التجارة والصناعة لعموم الصين والإتحاد الصيني المشترك للاوساط الادبية والفنية والاتحاد الصيني للعلوم والتكنولوجيا وجمعية العاملين في الاعلام لعموم الصين والجمعية

القانونية الصينية وجمعية الصليب الأحمر الصينية والجمعية الصينية المشتركة للمعاقين والاتحاد الصيني لمواطني تايوان لعموم الصين والجمعية الصينية للمغتربين العائدين لعموم الصين الخ...

تهتم الصين دائماً بدور الدبلوماسية الشعبية في التواصل الدولي وتؤكد على أهمية أن تضع الدبلوماسية نصب أعينها مصلحة الشعب وتعول على جهود الشعب، بهدف تعزيز التفاهم بين الصين والعالم وفتح الباب لعلاقات الصين الخارجية، تم تأسيس مؤتمر الشعب الصيني للدفاع عن السلام العالمي (تم دمجها مع جمعية الصداقة للشعب الصيني مع شعوب العالم عام 1972) وجمعية الشؤون الخارجية للشعب الصيني بعد فترة وجيزة من إقامة جمهورية الصين الشعبية، وذلك من أجل تعزيز الصداقة بين الشعوب من خلال القنوات الأهلية وتدعيم التعاون الدولي وحفظ السلم الدولي وكسب الأصدقاء على المحافل الدولية الشعبية، هكذا تكونت التقاليد الصينية في الدبلوماسية الشعبية.

في ظل الظروف الدولية غير العادية في المرحلة ما بعد إقامة جمهورية الصين الشعبية، تركت الدبلوماسية الشعبية بصمتها في تاريخ علاقات الصين الخارجية، إذ أسهمت في تعزيز التفاهم بين الشعبين الصيني والياباني وتحسين وتطبيع العلاقات بين الصين واليابان وصولاً إلى إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وذلك من خلال الاستفادة من الدبلوماسية الشعبية لـ"دعم السياسة بوسائل اقتصادية ودعم العلاقات الرسمية عبر التواصل الشعبي.

منذ بدء عملية الإصلاح والانفتاح وخاصة في القرن الـ21، حددت جمعية الصداقة للشعب الصيني مع شعوب العالم كمؤسسة رائدة في الدبلوماسية الشعبية عدة أولويات أخذت في اعتبارها الظروف الدولية والمصلحة الوطنية وهي كما يلي الأولى: هي تركيز الجهود في التعاون الأهلي مع الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة وروسيا واليابان والاتحاد الأوروبي (مجموعة الدول الكبرى) والدول المجاورة، والثانية: هي تطوير العلاقات الشعبية مع الدول النامية الغفيرة باعتبارها المنطلق الأول والأخير، والثالثة: هي إجراء الدبلوماسية مع المنظمات الدولية غير الحكومية باعتبار ذلك إضافة مفيدة، الرابعة: هي بذل جهود لدى تلك الدول التي ليست لها علاقات دبلوماسية مع الصين، وتصب هذه الأولويات في تهيئة مناخ دولي وبيئة إقليمية مواتية لعملية التنمية الاقتصادية في الصين.

تعد الفعاليات التي تقيمها مدن التوأمة في الصين والدول الأخرى قناة رئيسية ووسيلة

هامة في الدبلوماسية الشعبية، فقد بات التواصل الدولي على مستوى المدن والحكومات المحلية طريقاً هاماً للصين في الاندماج مع العالم وتطوير الاتصالات مع الخارج، وتم تأسيس علاقات الصداقة والتعاون بين الصين و458 جمعية أو منظمة شعبية في 148 بلداً، بحيث تبلورت شبكة فريدة من الاتصالات الشعبية من شأنها ضخ حيوية كبيرة للعمل الدبلوماسي على المستوى الأهلي.

في تاريخ دبلوماسية جمهورية الصين الشعبية، كانت وستظل الدبلوماسية الشعبية تلعب دوراً هاماً لا غنى عنه في تعزيز الصداقة بين الشعب الصيني وشعوب العالم وتدعيم التواصل والتعاون الاقتصادي والثقافي بين الصين والدول الأخرى.

الفرع الثاني - دور الدبلوماسية الاقتصادية والثقافية في صنع السياسة الخارجية الصينية:

الدبلوماسية الاقتصادية والثقافية هي القاطرة التي تدفع الصين إلى صنع سياسة خارجية نشيطة، هذا الفرع ينقسم إلى فترتين: الفقرة الأولى: تتعلق بدور الدبلوماسية الاقتصادية، أما الفقرة الثانية: فتهم بدور الدبلوماسية الثقافية.

الفقرة الأولى - دور الدبلوماسية الاقتصادية:

عندما تكون هناك دبلوماسية اقتصادية قوية يعني صنع سياسة خارجية أقوى فأقوى، وللعمل على تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية، قررت الدورة الكاملة الـ3 للجنة المركزية الـ11 للحزب الشيوعي الصيني نقل مركز ثقل المهمة الداخلية إلى التنمية الاقتصادية عام 1978، وبالنسبة إلى العلاقات بين القضايا الداخلية و السياسة الخارجية لم تعد الصين تتمسك بضرورة أن تخدم القضايا الداخلية السياسة الخارجية، وبالعكس ترى الصين ضرورة أن تخدم السياسة الخارجية القضايا الداخلية وتخلق بيئة دولية وإقليمية مواتية لعملية التنمية الاقتصادية في الداخل.

حول العلاقات بين السياسة والاقتصاد، لم تعد الصين تتمسك بتغليب السياسة على كل شيء آخر وبدأت تؤكد على ضرورة خدمة السياسة للاقتصاد وإعطاء اهتمام متساو للسياسة والاقتصاد وبدأت تتجلى أهمية الدبلوماسية الاقتصادية.

في ظل تطوّر عملية الإصلاح والانفتاح، دأبت الصين على تدعيم التجارة الخارجية وتوسيع التعاون الاقتصادي وتعديل القوانين الوطنية وإعطاء الضوء للاستثمار الأجنبي وجذب المستثمرين الأجانب واستقدام التكنولوجيا الحديثة، واستعادت الصين مقعدها في البنك العالمي وصندوق النقد الدولي وانضمت إلى مصرف التنمية الآسيوي وطلبت استعادة مكانتها في مجموعة الاتفاق العام بشأن

التعريفات الجمركية والتجارة، توجت الجهود الصينية في الدبلوماسية الاقتصادية بانجازات ملحوظة مثل زيادة انفتاح الصين وتوثيق اتصالات الصين مع العالم وإعطاء دفعات للنمو الاقتصادي الصيني وتعزيز مجمل القوة الوطنية للصين.

في ظل تسارع وتيرة العولمة الاقتصادية، تزايدت قناعة الصين بأنه لا تنمية بدون التكيف مع التيار العام، سارعت خطواتها في الاندماج في المنظومة الاقتصادية الدولية وشاركت في منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي وطلبت الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية والمنظمات الاقتصادية الدولية الأخرى، فاتضحت معالم الدبلوماسية الاقتصادية الصينية شيئا فشيئا ، فمنذ بداية القرن الـ21، ارتفعت مكانة الدبلوماسية الاقتصادية باستمرار في خطة الدبلوماسية الشاملة الأبعاد للصين وحظيت باهتمام بالغ من صناع القرار السياسي وتم إدراجها على الاستراتيجية الوطنية العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والدبلوماسية والاقتصادية؛ لكونها جزءا من اجزاء الدبلوماسية الصينية الشاملة الأبعاد، فقد اثبتت جدارتها واهميتها في تحقيق المصلحة الوطنية وتعزيز العلاقات بين الصين والدول الأخرى.

منذ بدء عملية الإصلاح والانفتاح، اثبتت الدبلوماسية الاقتصادية جدواها في حفظ استقرار العلاقات بين الصين والدول الكبرى وإثراء محتويات العلاقات بين الصين والدول النامية الأخرى وتأمين الموارد والاسواق والاموال الضرورية لعملية التنمية الاقتصادية في الصين وتحقيق النمو المستمر والسريع والمستقر للاقتصاد الصيني، لا شك أن الدبلوماسية الاقتصادية الصينية ستتطور شكلا ومضمونا باستمرار مع تغيرات الأوضاع.

الفقرة الثانية - دور الدبلوماسية الثقافية:

الثقافة الصينية يمكن أن تصنع سياسة خارجية مرنة ومنفتحة على العالم، فالدبلوماسية الثقافية هي النشاطات الدبلوماسية التي تقوم بها دولة ذات سيادة في إطار سياستها الثقافية الخارجية المعينة بهدف حماية مصلحتها الثقافية وتحقيق أهدافها الاستراتيجية في التواصل الثقافي الدولي، وجاء مفهوم الدبلوماسية الثقافية انعكاسا لتحول التواصل الثقافي الدولي من السياسة الدنيا (politics- low) الى السياسة العليا (high-politics) في ظل العولمة.

إن الدبلوماسية لكي تحقق المصلحة الوطنية، يجب في المقام الأول أن تحفظ السيادة ووحدنة الأراضي والأمن الوطني، لذلك تهدف الدبلوماسية الثقافية قبل كل شيء الى حفظ الأمن الوطني - أيضا-، وعلى هذا الأساس، يمكن لحكومة ما أن ترعى

التواصل الثقافي مع الدول الأخرى باعتباره جزءا لسياستها الخارجية وتعمل على تنشيط التواصل الثقافي عبر القنوات الدبلوماسية من أجل تكوين صورة إيجابية لها في العالم بما يخدم سياستها الخارجية بأكملها.

يعتبر التبادل الثقافي جزءا هاما في علاقات الصين الخارجية، وكان التبادل الثقافي الصيني أبان الحرب الباردة مقتصرًا على الاتحاد السوفيتي وغيرها من الدول الاشتراكية والبلدان الآسيوية والإفريقية والأمريكية اللاتينية، ووقعت الحكومتان الصينية الفرنسية في عام 1965 برنامج التبادل الثقافي عام 1965 وعام 1966 بعد إقامة العلاقات الدبلوماسية بينهما عام 1964، وهو أول برنامج ثقافي حكومي بين الصين ودولة أوروبية غربية.

ومنذ بداية القرن الـ"21"، باتت الاستراتيجية الثقافية جزءًا هاماً لإستراتيجية الصين للتنمية الوطنية، وتكتسب الدبلوماسية الثقافية نفس الأهمية مثل الدبلوماسية السياسية والدبلوماسية الاقتصادية ومكانة لا بديل لها، وبذلت الحكومة الصينية جهودا كبيرة لتنشيط التواصل الثقافي مع الخارج وتعزيز التفاهم مع الشعوب الأخرى. النهوض بالثقافة الصينية والمحافظة على التراث الثقافي وترسيخ أسس الثقافة الصينية هو في صدارة متطلبات حماية الأمن الثقافي الصيني في ظل العولمة الثقافية وركيزة للدبلوماسية الثقافية، في السنوات الأخيرة، اتخذت الحكومة الصينية سلسلة من الإجراءات لدعم المشاريع الثقافية العامة وتطوير البنية التحتية الثقافية وتنشيط النشاطات الثقافية الجماهيرية بكافة أنواعها وإنفاذ وحماية وتجديد الثقافة التقليدية وخاصة الثقافة الشعبية.

إن حماية وتطوير الثقافة الوطنية توفر أساسا لتمرير الدبلوماسية الثقافية في الساحة الدولية¹¹، ولهذا أقامت الصين سلسلة من النشاطات الثقافية المتنوعة في الخارج لتعريف العالم بالصين، وتعمل الحكومة الصينية على تهيئة ظروف مواتية وتسهيلات للتواصل الثقافي على المستوى الشعبي وتشجع المؤسسات الثقافية على الانطلاق الى العالم من خلال إجراءات السوق وفقا للاعراف الدولية، كما تمضي الصين قدما في إجراء وتعميق الدبلوماسية الثقافية في سبيل زيادة الثقة مع الدول الجوار وتعزيز التفاهم مع الدول الغربية المتقدمة وترسيخ وتطوير الصداقة التاريخية مع الدول النامية ودفع العلاقات مع الدول التي ليست لها علاقات دبلوماسية مع الصين، وأصبحت الدبلوماسية الثقافية جزءا هاما للدبلوماسية الشاملة الابعاد للصين لما لها من دور كبير في إثراء محتويات السياسة الخارجية الصينية.

الخاتمة:

ظل صنع السياسة الخارجية الصينية محلّ نقاش وجدل العديد من السياسيين حول أهدافها وتوجهاتها والضغوطات التي تخضع لها من الداخل والخارج، كما أن لها آثاراً على موقف الصين من العالم الخارجي؛ والذي تراوح بين سياسة الانغلاق وبين سياسة الانفتاح التي هي السياسة الدائمة والمفضلة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، والتي تقوم على الانفتاح على العالم الخارجي، وترتبط التوجهات بالوزن النسبي للقوى المختلفة في صنع تلك السياسة.

استهدف هذا البحث التعرف على كيفية صنع السياسة الخارجية الصينية، ومن يقف وراء فاعلية قراراتها على الساحة الدولية، وقد حاولت في هذا البحث توضيح كيفية إقرار الدستور بتعدد المتدخلين في صناعة السياسة الخارجية الصينية، مع إبراز دور وتأثير الجمعيات والمنظمات في صناعة هذه السياسة، وسلطت الضوء على نظام المجلس الوطني لنواب الشعب الصيني ورئيس الدولة والمؤسسة العسكرية ودورهم في صنع السياسة الخارجية الصينية، فالدستور الصيني بمثابة مرجع للسياسة الخارجية الصينية، وتطرقت - أيضاً - للآليات الواقعية عن التعاون الحزبي والجمعيات بين الصين ودول العالم، ففي الصين توجد العديد من الأحزاب السياسية؛ ولكن أشهرها الحزب الشيوعي الصيني، فهذا الحزب يمتاز بعلاقاته الوطيدة بالأحزاب الوطنية، والدولية، والإقليمية، والدبلوماسية الصينية دخلت مرحلة جديدة - أيضاً- وأحرزت إنجازات أكبر تحت راية السلام والتنمية بعد استخلاص تجارب الماضي واستشراف أفق المستقبل، وكان للجمعيات الشعبية دورٌ كبيرٌ وبارز في ربط علاقات متينة مع الجمعيات الأخرى دولياً وإقليمياً، واتسعت مجالات الدبلوماسية الصينية في المجال الاقتصادي والثقافي والقنصلي، فقد شاركت الصين بصورة فعالة في نشاطات المجتمع الدولي تماشياً مع تطورات العولمة، وتمكّنت من تهيئة بيئة مواتية لعملية التنمية الاقتصادية محلياً ودولياً وإقليمياً وضمان نمو مستقر للاقتصاد الصيني، قوة الصين ليس باقتصادها فقط؛ وإنما - أيضاً- بتمسكها بثقافتها العريقة والتي نشرتها في كل أنحاء العالم.

إن الصين وفّت بتعهداتها فلفتت قدراً كبيراً من الاستحسان والتقدير من قبل المجتمع الدولي؛ إذ تعد مساهمتها في السلام والتنمية العالميين أكثر من أيّ مرحلة مضت وصورتها في العالم أحسن من أي وقت مضى.

الهوامش:

- 1- ثامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية، الدولية والإستراتيجية لإدارة الأزمات، دار المجدلاوي التوزيع، ط4، عمان الأردن، 2013، ص 96 .
- 2- وائل انور بيندق، الاقليات وحقوق الانسان، مكتبة الوفاء للنشر، الاسكندرية، مصر، 2009، ص 74.
- 3- S.R Schram The Political thought of Mao Tse Tung NY Pelican , 1969, P.209
- 4 - احمد عبدالكريم وجيه، القطب القادم (الصراع الصيني الامريكي)، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2014، ص 113.
- 5 - دانييل بورشتاين، أرنيه دي كيزا ، التنتين الأكبر: الصين في القرن الحادي والعشرين. ترجمة: شوقي جلال، الطبعة الأولى. سلسلة عالم المعرفة، رقم 271، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2001.
- 6- شريفة عبد الرحيم، الصعود الصيني، الاهرام الاقتصادي، القاهرة، العدد 126، الاثنين 30 أغسطس 2010.
- 7- السيد أمين شلبي، الصين وروسيا من الخصوصية الى المشاركة الاستراتيجية، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، 1998 م.
- 8- طارق محمود مسعود، العلاقات السياسية بين الهند والصين الشعبية، رسالة الدكتوراه ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة ،2004م .
- 9- وليد سليم عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1987- 2010، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ط 1 ، 2000.
- 10- حنان قنديل، التغير والاستمرار في السياسات الصينية، قراءة في مؤتمر الحزب الشيوعي الصيني، مجلة السياسة الدولية، الاهرام، العدد171، يناير 2008.
- 11- نبيل مرزوق، حول العولمة والنظام الاقتصادي العالمي الجديد، مجلة الطريق، بيروت، لبنان، العدد الرابع أغسطس 1998، ص 47.